

كۆمارى عىراق  
دادگای بالای نىتىحادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦١/اتحادية/٢٠٢٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٠ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعيان:

١- عمار عادل محمد  
٢- محمد عبد الامير محمود

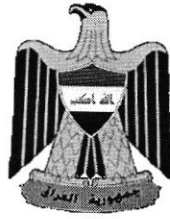
المدعى عليه: رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني هيثم ماجد سالم والموظف الحقوقي سامان محسن إبراهيم.

الادعاء:

دفع المدعيان، أمام محكمة بداءة أبي غريب التابعة لرئاسة محكمة استئناف بغداد الكرخ أثناء نظرها الدعوى المرقمة (١٢٠/ب/٢٠٢٢) بعدم دستورية القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ (قانون تقدير بدل إيجار الأراضي الزراعية المشغولة للأغراض العسكرية) المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (١٥٥٢) في ١٩٦٨/٤/٤ وتعديلاته، فكلفته المحكمة المذكورة بإقامة الدعوى الدستورية، ودفع الرسم القانوني عنها استناداً إلى المادة (١٨/ثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، وبعد أن قبلتها أرسلتها إلى هذه المحكمة، مرفقة بكتاب رئاسة محكمة استئناف بغداد الكرخ/ محكمة بداءة أبي غريب بالعدد (١٢٠/ب/٢٠٢٢) المؤرخ ٢٠٢٢/١١/١٧، والتي ادعى فيها المدعيان انه سبق وأن شرع قانون من قبل رئاسة الجمهورية بعنوان قانون تقدير بدل إيجار الأراضي الزراعية المشغولة للأغراض

الرئيس  
جاسم محمد عبود

م.ق طارق سلام



كۆماری عیراق  
دادگای بالای ئیئتیحادی

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦١/اتحادية/٢٠٢٢

العسكرية بالرقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ في ٣/٤/١٩٦٨ ونشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (١٥٥٢) في ٤/٤/١٩٦٨ ومن ثم عدل بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل بموجب التشريع المرقم (٢١) في ٨/٦/٢٠٠٢، ولما كان القانون المذكور ماساً بحقوقهما فإنهما بادرا إلى الطعن به أمام هذه المحكمة وذلك لمخالفته للدستور حيث يتعارض مع ديباجته التي أكدت على تحقيق العدل والمساواة ويتعارض أيضاً مع المواد (١٣/ ثانياً و ١٩/ ثالثاً) منه التي أكدت على عدم جواز سن قانون يتعارض مع الدستور، وعلى أن التقاضي حق مصون، كونه أعطى سلطة لوزير الدفاع للخوض في تقدير بدل إيجار الأرض الزراعية مع كونه هو الخصم لأصحابها، كما أن تشكيل لجنة اعتراضية خارج نطاق قانون تنظيم السلطة القضائية يخالف الدستور في المادتين (٨٧- السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقاً للقانون) و(٨٨- القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة)، لذا طلب المدعيان من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته بأثر مباشر وإزالة القرارات التي تخل بالعدالة وتخالف الدستور. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (٢٦١/اتحادية/٢٠٢٢) وتبلغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها استناداً إلى المادة (٢١/ثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، فأجاب وكيله باللائحة الجوابية المؤرخة ١١/١٢/٢٠٢٢ خلاصتها أن المدعيين لم يبينوا مصلحتهما من أن النص المطلوب الحكم بعدم دستوريته فيما إذا كان قد طبق عليهما فعلاً، كما أن القانون محل الطعن، هو قانون نافذ وفقاً لأحكام المادة (١٣٠) من الدستور التي نصت على (تبقى التشريعات النافذة معمولاً بها، ما لم تلغ أو تعدل، وفقاً لأحكام هذا الدستور)، ولم يخالف أي من النصوص الدستورية المذكورة في عريضة الدعوى، بالإضافة إلى أن القرارات الصادرة عن اللجنة المشكلة بموجب القانون محل الطعن تعد قرارات إدارية لا تمس بشكل ما استقلال القضاء وهي غير محصنة من الطعن أمام المحاكم المختصة، لذا طلبا رد الدعوى مع تحميل المدعيين الرسوم والمصاريف. وبعد استكمال الإجراءات

الرئيس

جاسم محمد عبود

٢ م.ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel -009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

PO.BOX: 55566

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

البريد الإلكتروني

ص . ب - ٥٥٥٦٦